

## المحاضرة الأولى (1-22)

الاقتصاد الكليمفاهيم أساسية ومقاييس:

أولاً: تعريف الاقتصاد الكلي وموضوعاته:-

- أحدث تعريف لعلم الاقتصاد بشكل عام: هو علم إيجاد البدائل بأقل تكلفة. يعني (حلّال المشاكل).
- الاقتصاد الكلي: هو دراسة الموضوعات الاقتصادية الكبيرة التي تحدد مستوى معيشة الأفراد ومن ثم الحالة الاقتصادية للدولة (أي مستوى الرفاهية للمجتمع) مثل (الثروة، الناتج، الدخل، البطالة، التجارة، التجارة الدولية، التضخم، وغيرها).
- وكل هذه التجمعات يتم الحصول عليها عن طريق القطاع العائلي وقطاع الأعمال.
- في الاقتصاد الكلي لا نهتم بدخل الفرد بل بمجموع دخول عوامل الإنتاج في المجتمع أي الدخل المحلي، وكذلك لا يهتم بتعطيل فرد عن العمل بل بالعدد الكلي للمتطلين في الاقتصاد، وكذلك بالمستوى العام للأسعار وليس سعر سلعة واحدة والذي هو عبارة عن (متوسط مستوى أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع) نهتم بارتفاعه وانخفاضه ولماذا؟ وكذلك حالة الاقتصاد الكلي تحدد متوسط ما تستطيع العائلة إنفاقه وهل سينخفض أم يرتفع.
- فعندما يكون الدخل المحلي في تزايد فإن المنشآت تدفع أجور مرتفعة دون الحاجة الى رفع الأسعار فيكون التوظيف الكلي متزايد فتقل البطالة نسبياً. ولكن عندما يرتفع التضخم فإن قيمة مدخرات المنشآت تنخفض ودخولهم تشتري قدرأ أقل من السلع والخدمات.
- فإن المجتمع يتطلع لتضخم منخفض واستقرار في المستوى العام للأسعار ودخل محلي متزايد وتوظيف كامل وهذه أهداف السياسات الاقتصادية للحكومة وهي جزء من دراسات الاقتصاد الكلي.
- والاقتصاد الكلي يدرس التجمعات الكبيرة، بينما الجزئي يدرس الوحدات الجزئية في الاقتصاد، ويهتم بالعلاقات بين الأفراد كمستهلكين وبين المنشآت كمنتجين ويهتم بالسلعة وسعرها وكيف يتحدد؟ ولماذا سعر سلعة ما أعلى أو أقل من غيرها فيهتم بدخل المستهلك بينما الاقتصاد الكلي يهتم بالدخل المحلي. ويهتم بالاختلافات بين دخول الأفراد. عليه فإن موضوعات الاقتصاد الكلي تتطلب اختبار أساسياتها الاقتصادية الجزئية. (فالاقتصاد الجزئي يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية، الفردية، العائلات، المنشآت، وهيكل الصناعة) بينما (الاقتصاد الكلي يهتم بالوحدات الكبيرة: التضخم البطالة، المستوى العامل للأسعار، الناتج المحلي، النمو الاقتصادي). الا أن الحدود بينهما غير واضحة فهناك تداخل بينهما مثلاً: اقتصاديو الكلي يدرسون السلوك الرشيد والتوقعات الرشيدة وهي جزء من الاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الجزئي يدرس اقتصاديات الحجم والاقتصاد الكلي يدرس آثار اتحادات العمال على المقايضة بين البطالة والتضخم والاقتصاد الجزئي يدرس أثر السياسات النقدية على سلوك المنشأة.

ثانياً: موضوعات الاقتصاد الكلي:

1- الدخل القومي والناتج القومي:

الدخل القومي الحقيقي هو مقياس لمقدار السلع والخدمات التي تشتري بدخولها جميع أفراد المجتمع وهو يمثل مستوى معيشة المجتمع المرتبط بمعدل نمو الدخل القومي الناتج القومي الاجمالي Gross GNP (National) Product وهو عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق من خلال فترة معينة. وهو أيضاً يمثل جميع المشتريات من المستهلكين ومنشآت الأعمال من الآلات والمعدات ومشتريات القطاع العائلي من مساكن ومشتريات الحكومة وفائض الصادرات. والناتج القومي الاجمالي هو القدر الكلي من الانتاج الجاري.

- وعندما نجمع القدر الفعلي من الناتج نسمي الناتج القومي الاجمالي الاسمي Nominal وكلمة اسمي تعني الكمية الفعلية المشتراة عند الأسعار الجارية منه.
- 2- القيم الحقيقية والقيم النقدية:

- القيم النقدية تحتوي أما على مقدرة شراء قدر أكبر من السلع أو ارتفاع أسعار السلع لذلك الاقتصاديون يركزون على القيم الحقيقية التي تزيل أثر التغيرات في الأسعار من سنة لأخرى.
- الناتج القومي الحقيقي Y: هو مقياس للناتج القومي في سنة معينة بأسعار سنة أخرى تسمى سنة الأساس (لتجنب تذبذبات الأسعار في سنة مقارنة سنة القياس)
- الناتج القومي الحقيقي = الناتج القومي النقدي Y في سنة الأساس (حسب التعريف) الناتج القومي الاجمالي النقدي سيزيد بعد سنة الأساس إذا ارتفعت الأسعار P والعكس إذا انخفضت الأسعار عن الناتج القومي الحقيقي.

$$\frac{Y}{P} = y \rightarrow py = Y \quad \text{النقدي} = \text{الأسعار مضروب في الحقيقي}$$

وبنفس الطريقة بالنسبة للأجور

$$\frac{W}{P} = w \rightarrow pw = W \quad \text{الأجور النقدية} = \text{المستوى العام للأسعار} \leftarrow$$

مضروبة في الأجور الحقيقية

- وتستخدم الأرقام القياسية لتحويل الأرقام من القيمة النقدية الى القيمة الحقيقية وفي الاقتصاد الكلي ثلاث أرقام قياسية هي [الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية والرقم القياسي لأسعار السلع الانتاجية ومكمش الناتج القومي الاجمالي].

$$\text{الرقم القياسي للأسعار} = \frac{\text{سنة المقارنة } P_2 [\text{تمثل قيمة السلع } P \cdot Q]}{\text{سنة الأساس } P_1 [\text{تمثل قيمة السلع } P \cdot Q]} \times 100$$

ولتحويل القيمة النقدية الى حقيقية =  $\frac{\text{الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$  أو

$$= \frac{\text{الناتج بالأسعار الجارية}}{100} \quad \text{الرقم القياسي للأسعار}$$

- ويستخدم المكمش الضمني للناتج الحقيقي الاجمالي لتحويله من نقدي الى حقيقي وهو عبارة عن الناتج القومي النقدي في سنة ما مقسوماً على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي محسوباً بأسعار سنة الأساس يعني

$$\text{معامل الانكماش الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

وهو أيضاً يستخدم لقياس معدل التضخم حيث يكون المكمش الضمني عبارة عن متوسط مستوى الأسعار في سنة الأساس للـ GNP والتضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام، فعندما يكون المكمش الضمني للناتج في حالة ارتفاع معناها وجود تضخم وإذا تناقص معناها وجود انكماش.

- 3- معدل التضخم: وهو النسبة المؤدية لمعدل التغير في المكمش الضمني للناتج القومي الاجمالي =  $\frac{\text{المكمش الضمني لسنة المقارنة} - \text{المكمش الضمني لسنة الأساس}}{\text{المكمش الضمني لسنة الأساس}}$

المكمش الضمني لسنة الأساس

- 4- الناتج القومي الاجمالي: الممكن Potential وفجوة الناتج القومي الاجمالي.

- الناتج القومي الإجمالي المحتمل  $Y^*$  (الممكن) هو الناتج المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، ورأس المال) موظفة توظيفاً كاملاً. ويحسب بالمعادلة التالية:-

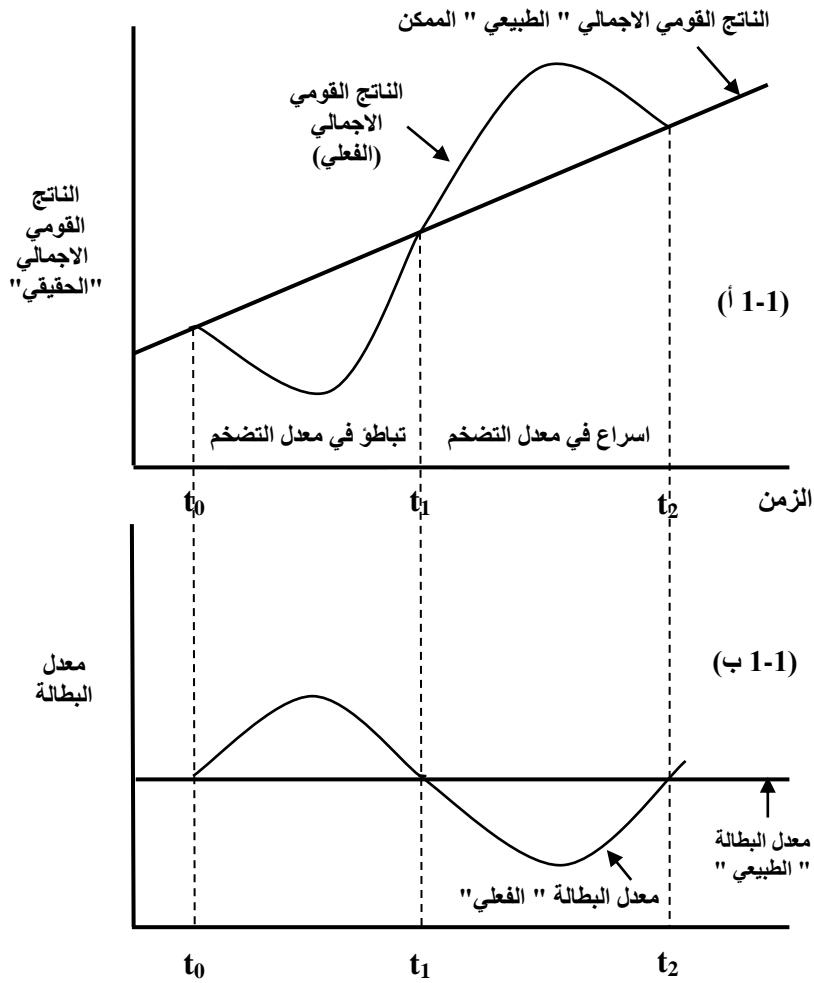
$$Y^* = [\text{الناتج/ساعة} \times \text{عدد الساعات/عامل}] \times \left[ \frac{\text{العمال}}{\text{السكان}} \right] \times \text{السكان}$$

- والناتج القومي الممكن يكون أكبر من الفعلي في وقت الركود والفرق بينهما ما يسمى فجوة الناتج القومي الإجمالي GNP Cap.
- وعندما يكون الاقتصاد فوق التوظيف الكامل يصاحبه تضخم في فترات التوسع أو الاستعادة في الدورات الاقتصادية والعكس في فترات الركود حيث تظهر البطالة وينخفض الناتج عما يمكن أن ينتج بالموارد والتقنية الموجودة وانحراف الناتج عن الزيادة يؤدي الى حدوث فجوة الناتج، فإننتاج التوظيف الكامل يسمى الممكن.
- ونمو الانتاجية يزداد خلال فترة النمو الاقتصادي والعلاقة الموجبة بين النمو الاقتصادي ونمو الانتاجية يسمى قانون (فيردون) حيث توسع المنشآت أعمالها وتزيد من الانتاجية في فترة زيادة نمو الاقتصاد وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة في الأجر ولكن لا تعادل الزيادة في الانتاجية أو تكون متفاوتة بين عامل وآخر فإن الزيادة في معيشة شخص في الغالب تعني نقص في معيشة شخص آخر ومشكلة التوزيع كانت مخفية خلف ستار التضخم.
- 5- البطالة: يعتبر الشخص متعطلاً إذا لم يكن لديه عمل ويسعى للحصول عليه والذي يتعطل برغبته لا يدخل ضمن القوة العاملة.

$$\text{معدل البطالة} = \left[ \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوة العاملة}} \right]$$

- (والقوة العاملة هي = عدد المشتغلين + المتعطلين). والتوظيف الكامل يتحقق عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه عمل.
- وبعض الاقتصاديين يرون أن نسبة 5% الى 6% من القوى العاملة تكون متعطلة والسبب: 1- الانتقال بين الوظائف (بطالة احتكاكية) 2- ليس لديهم مهارة (البطالة الهيكلية). ومعظم تقلبات البطالة ترجع الى الدورات الاقتصادية (زيادة البطالة في أوقات الركود وانخفاضها في أوقات الانكماش).
- س: لماذا يتجه مُعدّل البطالة الى الارتفاع ؟
- ج- 1- زيادة اشتغال النساء وصغار السن والأقليات رغم عدم مهارة هذه الأنواع من الأيدي العاملة يدفع الاقتصاد الى التوظيف الكامل. 2- تعويضات البطالة وبرنامج الرفاهية الاجتماعية خفض الدافع للبحث عن عمل. 3- واضعي السياسات لكي يبقوا مُعدّل التضخم منخفض يتعمدون رفع مُعدّلات البطالة.
- معدل البطالة الطبيعي: وهو أدنى مستوى من معدل البطالة الذي لا يؤدي الى تزايد التضخم (وهو معدل بطالة التوظيف الكامل).
- فعندما يكون الناتج الفعلي منخفض يفقدون الأفراد وظائفهم ويرتفع معدل البطالة.
- ومن شكل (1-1) يوضح العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي الطبيعي (الممكن) والفعلي وبين البطالة الطبيعية (معدل بطالة التوظيف الكامل) والبطالة الفعلية. [والناتج القومي الإجمالي الطبيعي هو الناتج الذي يجعل معدل التضخم ثابت].
- ومن الجزء (1-1) (أ) الناتج القومي الإجمالي الطبيعي يتزايد باضطراد مع نمو السكان وزيادة النشاط الانتاجي ونلاحظ:
- في  $t_0$  الناتج القومي الإجمالي الفعلي = الطبيعي (الممكن).
- بعد  $t_0$  الفعلي يكون اقل من الطبيعي (الممكن) ومعدل التضخم يتباطأ.

- في  $t_1$  الفعلي = الطبيعي (الممكن).
- بعد  $t_1$  الفعلي أكبر من الطبيعي (الممكن) ومعدل التضخم يتسارع.
- في الجزء (1-1(ب)) يوضح العلاقة بين معدل البطالة الطبيعي ومعدل البطالة الفعلي.
- في  $t_0$  معدل البطالة الفعلي = معدل البطالة الطبيعي عندما يكون الناتج الفعلي = الناتج الممكن أو الطبيعي.
- بعد  $t_0$  معدل البطالة يرتفع عندما يكون الناتج الفعلي منخفض.
- في  $t_1$  معدل البطالة الفعلي = معدل البطالة الطبيعي.
- بعد  $t_1$  ينخفض معدل البطالة الفعلي عن الطبيعي عندما يكون الناتج الفعلي مرتفع.
- نلاحظ أن هناك صعوبة في تحقيق التوظيف الكامل مع استقرار الأسعار، فلو أن معدل التضخم مرتفع عن المستوى المرغوب يمكن إبطائه بمستوى أقل من الناتج ومعدل البطالة مرتفع والعكس أن تم توظيف الجميع ستخفض البطالة ويزداد التضخم.



شكل (1-1)

العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي الطبيعي والفعلي وبين البطالة الفعلية والطبيعية

### قانون أوكيون Okun's Law

[ويجبر عن العلاقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة] ويعني أن لكل 2.5% نمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP في السنة فإن معدل البطالة ينخفض بمقدار 1% والعلاقة (1:2.5) علاقة تقريبية.

حيث أن رمز الناتج المحلي الاجمالي  $Y^*$  والفعلي  $y$  والبطالة الفعلية  $u$  وبطاقة التوظيف الكامل  $u^*$  فإن المعادلة:

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5(u - u^*)$$

وتعني هذه المعادلة أن فجوة الناتج كنسبة هي عبارة عن مرتين ونصف الفرق بين التوظيف الكامل وبين البطالة الفعلية.

مثال: لو أن  $(u = 7\%)$  و  $(u^* = 5\%)$  فإن

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5(7\% - 5\%) = 5\%$$

- فلو ارتفعت البطالة عن مستوى البطالة التوظيف الكامل بمقدار 2% فإن الناتج المحلي الفعلي يكون أقل من الناتج الممكن بمقدار 5%.

س/ لماذا لا تؤدي زيادة البطالة بمقدار 1% الى تخفيض الناتج بنفس النسبة ؟  
ج/ لأن في حالة الانكماش المنشآت تلجأ الى تخفيض عدد ساعات العمل قبل الاستغناء عن العمال لأن تسريح العمال سيجعل الجديين منهم يحصلون على عمل بسهولة ولا يبقى سوى الأقل كفاءة لإعادة توظيفهم لذلك تحتفظ المنشآت بالعمال الجديين وتخفض ساعات العمل وهذه الحالة تسمى (اكتناز العمل) فاكتناز العمل يجعل (GDP أو GNP) ينخفض بمقدار أكبر من انخفاض التوظيف خلال فترة الركود.

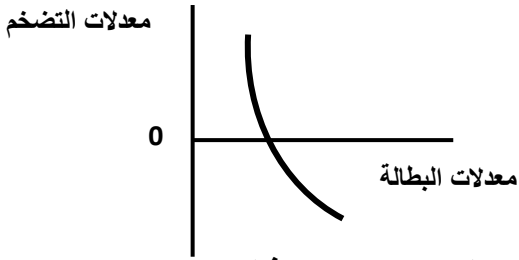
6- التضخم: هو النسبة المئوية لمعدل التغيير في المستوى العام للأسعار أو الكلية ويجب أن تكون عملية ارتفاع الاسعار مستمرة وليس متقطع ولا لمرة واحدة، ويجب أن يكون الارتفاع عام بالاسعار وليس صنف معين أو نوع من السلع قد ترتفع أسعار بعض السلع ولا يوجد تضخم فهي تغيرات في الاسعار النسبية. وتقاس التغيرات بالاسعار بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ومكتمش الانفاق الاستهلاكي الشخصي ، ومكتمش الناتج القومي الاجمالي.

الناتج القومي الاجمالي، التضخم، البطالة:

- عندما يكون الناتج القومي الاجمالي الفعلي أقل من الناتج الممكن، فإن البطالة أعلى من بطالة التوظيف الكامل فلو أستمر هذا الوضع سينخفض معدل التضخم.
- وعندما يكون الناتج القومي الاجمالي الفعلي أكبر من الناتج القومي الاجمالي الممكن فإن البطالة تكون أقل من بطالة التوظيف الكامل ويزداد معدل التضخم.
- وعندما يكون الناتج القومي الاجمالي الفعلي أكبر من الناتج القومي الاجمالي الممكن فإن البطالة تكون أقل من بطالة التوظيف الكامل ويزداد معدل التضخم ---- بالرموز
- عندما  $y$  أقل من  $y^*$  فإن  $u$  أكبر من  $u^*$  ←  $p$  معدل التضخم
- عندما  $y$  أكبر من  $y^*$  فإن  $u$  أقل من  $u^*$  ←  $p$  معدل التضخم
- $y^*$  الممكن
- $u^*$  الطبيعي لبطالة التوظف الكامل
- وعندما يحيد الاقتصاد عن الممكن يصحح أما باستخدام السياسات أو بالقوى التلقائية المصححة.

## استخدام منحني فليس لوصف العلاقة بين التضخم والبطالة:

- ويوضح أنه كلما كان معدل البطالة مرتفع كلما أنخفض معدل التضخم. والمنحني يعبر عن علاقة ميدانية تسند تضخم الأجور والأسعار الى معدلات البطالة. وهذا المنحني ينحدر الى أسفل يبين أنّ معدلات البطالة المرتفعة مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس.



شكل (2-1) منحني فيلبس

- ويشير المنحني الى أن تخفيض معدلات البطالة ممكن ان يتحقق الى ارتفاع معدلات التضخم وبالعكس يمكن تخفيض معدلات التضخم عن طريق ارتفاع البطالة وهذا ما يسمى (بالمقايضة) بين التضخم والبطالة.

- في الزمن القصير هناك علاقة بين التضخم والبطالة من النوع الموجود في الشكل (2-1) ولكن في الأجل الطويل المنحني لا يبقى مستقر فهو ينتقل عندما تتغير التوقعات عن التضخم فلا توجد مقايضة متبادلة بين البطالة والتضخم فمعدلات البطالة تكون مستقلة عن معدلات التضخم الطويل الأجل فينتقل المنحني الى أعلى مما يعني زيادة معدلات التضخم ومعدلات البطالة معاً.

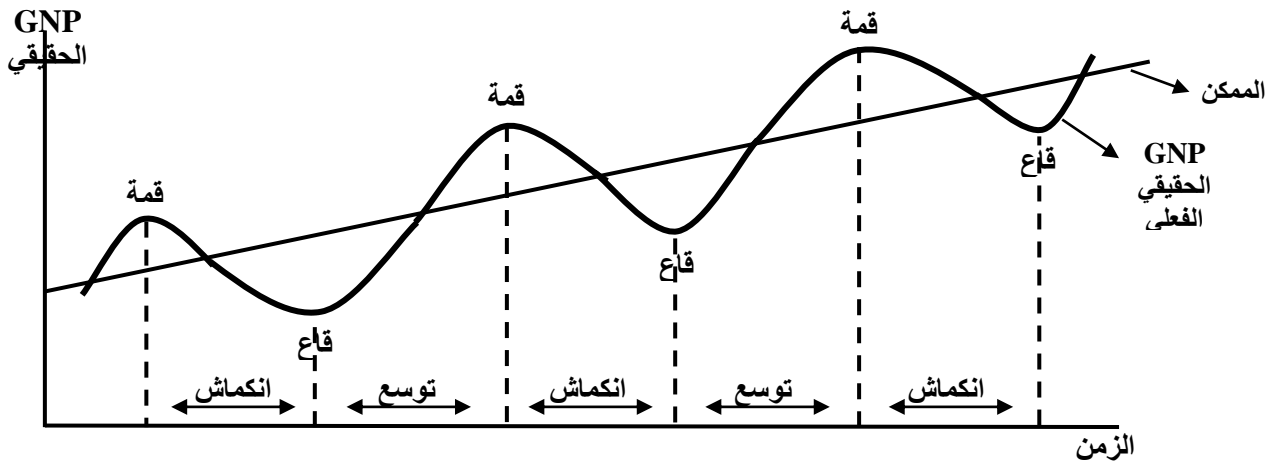
7- سعر الفائدة:

س/ ما الذي يُحدّد سعر الفائدة؟ هناك عدة أنواع من سعر الفائدة [سعر الفائدة القصير الأجل] هي سعر الفائدة التي تدفع وتستلم عن قروض أو فترات قصيرة طبيعية مؤقتة حتى خمس سنوات (وسعر فائدة، الطويلة الأجل) هي التي تدفع وتستلم عن قروض مدتها أطول من خمس سنوات وأكثر أو الى ما لانهاية والقصيرة الأجل تتذبذب أكثر من الطويلة الأجل، والسؤال الآخر هو ما الذي يؤدي الى الاتجاه نحو الصعود أو الهبوط ولماذا تتذبذب أسعار الفائدة القصيرة الأجل أكثر من الطويلة الأجل؟ سيتم الاجابة عليه في الفصول القادمة

8- ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الأجنبية:

في الاقتصاد الكلي محاولة الاجابة عن السؤال الثاني ما الذي يحدد ميزان المدفوعات؟ وما الذي يحدد قيمة عملة الدولة مقابل عملة دولة أخرى؟ يعني ما الذي يحدد سعر الصرف الأجنبي للدولة؟ وكان ديفيد هيوم أول من شرح وفسر علمياً تحركات ميزان المدفوعات.

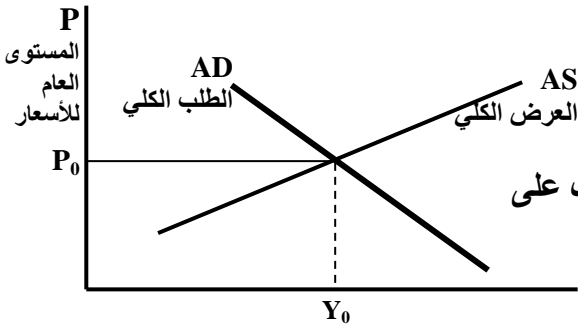
9- الدراسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الدورات الاقتصادية): هي عبارة عن تذبذبات في النشاط الاقتصادي ولها صفة الانتشار بحيث تؤثر في مختلف الأنشطة الاقتصادية في وقت واحد وتتميز بكونها متجددة الحدوث أي تتكرر.



شكل (3-1) خصائص الدورة الاقتصادية

- ومن شكل (1-3) دورتين اقتصاديتين متتاليتين في الناتج القومي الحقيقي وأعلى نقطة فيه تسمى قمة وأوطأ نقطة تسمى قاع والفترة بين القمة والقاع تسمى انكماش وبعد القاع تأتي فترة التوسع أو الاستعادة وتستمر هذه الفترة حتى بداية قمة الدورة الثانية، ونلاحظ أن فترة التوسع تستمر أكثر من فترة الانكماش بسبب ان GNP الناتج القومي الحقيقي ينمو في المتوسط عبر الزمن فتكون كل قمة أعلى من القمة التالية بين أصغر دورة لمدة سنة واطول دورة لمدة تسع سنوات وتحاول الحكومات كبح هذه الدورات من خلال جعل نمو الناتج الحقيقي أكثر هدوءاً لتكون التقلبات الى أعلى والى أسفل أقل شدة وبين ناتج قومي حقيقي عند القمة الذي يؤدي الى التضخم لأن استقرار الانتاج يجعل المنشآت ترفع الأسعار فالناتج الحقيقي الزائد تضخمي ويجب تجنبه لإبطاء التضخم كما أن الناتج الحقيقي عند القاع منخفض بسبب الاستغناء عن العمال وبطالة وانخفاض في مستوى المعيشة ويمكن تجنبها بتسريع التضخم.

10- الطلب الكلي والعرض الكلي: نعتمد بتحليل كل من الناتج والتضخم والنمو ودور السياسات على الطلب الكلي والعرض الكلي. فعند تقاطع الطلب والعرض الكلي يتحدد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار. فإن التوظيف يتوقف على الانفاق الكلي أو الطلب الكلي في بعض الأحيان وإن حدود العرض يظهر كمشكلة من مشاكل السياسة. وكان الاقتصاد الكلي مُنصبً حول أثر الطلب الكلي على التوظيف ولكن في السنوات الأخيرة أصبح الاهتمام بالعرض الكلي واقتصاديات جانب العرض بسبب النمو البطيء والتضخم المرتفع الذي عانت منه الدول في السبعينات.



ويوضح الشكل (1-4) منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي

المحور الرأسي يمثل المستوى العام للأسعار P والمحور

الأفقي يمثل الانتاج الحقيقي أو الدخل Y

- والطلب الكلي هو مقدار الطلب على السلع والخدمات ويتوقف على المستوى العام للأسعار

- ويمكن لمنحنى الطلب أن ينتقل عن طريق السياسة المالية Y

شكل (1-4) الطلب الكلي والعرض الكلي

- ويتحدد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض الكلي ومن الشكل فإن  $P_0$  هي المستوى العام للأسعار عند التوازن كما أن  $Y_0$  هو مستوى الدخل التوازني.

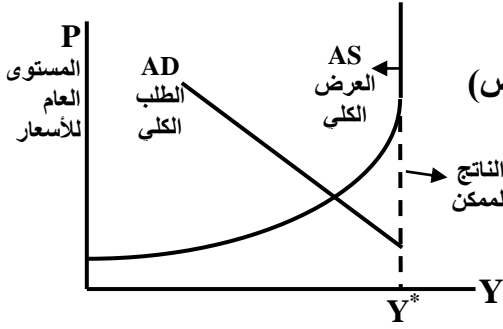
- فلو أن منحنى AD الطلب الكلي أنتقل الى أعلى اتجاه اليمين فإن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار ومقدار التغير في الناتج إنما يتغيران تبعاً لمقدار انحدار منحنى العرض الكلي AS.

- فعندما يكون منحنى العرض الكلي شديد الانحدار فزيادة الطلب الكلي تسبب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار بينما تغيراً بسيطاً في مستوى الناتج.

- وعندما يكون منحنى العرض الكلي قليل الانحدار مستوى فإن تغير الطلب الكلي يؤدي الى زيادة الناتج وتغير بسيط في المستوى العام للأسعار.

س/ كيف نثبت أن منحنى العرض الكلي ليس خط مستقيم ؟

- من الشكل (1-5) يوضح عند المستويات المنخفضة من الناتج. أقل من الناتج الممكن  $Y^*$  يكون ارتفاع بسيط لأسعار السلع وعوامل الانتاج (الأجور) وبالعكس عند مستوى الانتاج التي تزيد عن الناتج الممكن  $Y^*$  فمنحنى العرض الكلي ذو انحداراً كبيراً والأسعار تتجه نحو الارتفاع باستمرار [إذا الآثار المترتبة على التغيرات في الطلب الكلي على الناتج والأسعار تتوقف على مستوى الناتج بالنسبة للناتج الممكن].



- فعندما نعرض لاحقا نموذج كينز البسيط "الانفاق- الناتج" ستركز على الطلب الكلي كمحدد لمستوى الانتاج (الطلب يخلق العرض) فنفترض المستوى العام للأسعار ثابت وإن الناتج يتحدد بمستوى الطلب الكلي أي لا يوجد حدود للعرض الكلي عندما يكون منحنى العرض مستوى بدرجة كبيرة عندما يكون الناتج أقل من الناتج الممكن  $Y^*$ .

شكل (1-5) الطلب الكلي والعرض الكلي ليس خط مستقيم

- ولكي نزيد الناتج والتوظيف بزيادة الطلب الكلي لتحريك الاقتصاد ينبغي اتباع سياسات نشطة صحيحة.
- في أوائل الستينات كان الناتج أقل من الناتج الممكن وكثير من الموارد غير مستخدمة وكانت المشكلة قصور الطلب بينما كان الوضع عكس ذلك في أواخر الستينات وأوائل السبعينات فكانت اقتصاديات الدول الغربية تعمل عند مستوى التوظيف الكامل. فلا توجد فجوة وأي زيادة في الانتاج تصطدم بحدود العرض الكلي وتؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار عند هذه الحالة، فإن نموذج زيادة الطلب يؤدي الى زيادة الانتاج يصبح غير ملائم.

- س: هل إن النموذج يفترض ثبات الأسعار والطلب الكلي هو المحدد للناتج غير واقعي؟
- طبعاً لا والسبب.

أولاً: الظروف التي يكون فيها هذا النموذج مقبول هو ظروف (معدلات البطالة العالية) فالبطالة وجمود الأسعار النزولي هي خصائص كثير من الاقتصاديات.

ثانياً: لكي نعرف ماهي السياسة التي تؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي عند مستوى أسعار معينة من خلال نموذج (الانفاق - الناتج) عندما ندرس الطلب والعرض الكلي. فالسياسة النقدية والمالية وأثرها على المستوى العام للأسعار وعلى الناتج عندما يكون منحنى العرض الكلي ذا انحدار صاعد سنتعرف عليها من هذا النموذج.

- ونشير الى وجود قيود وحدود ظروف العرض الكلي وتكيف الأسعار في ظل ارتفاع معدل البطالة عندما يقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل.

**11- سياسات الاقتصاد الكلي:** يمكن للحكومة أن تؤثر في المتغيرات مثل التضخم والبطالة من خلال اتخاذ بعض الاجراءات. ولا يوجد اتفاق حول السياسة التي يتم تبنيها ولا بين النظريات والحقائق ولا اتفاق بين الاقتصاديين حول السؤال التالي:

- س: هل يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي سياسات عامة أم تفصيلية؟
- ج: البعض يعتقد أن عدد محدود من اجراءات السياسة يجب أن يكون محور السياسة الكلية للتأثير على المتغيرات الكلية وأن يترك الحرية للأفراد لتنظيم تصرفاتهم من خلال ميكانيكية السوق ضمن السياسات العامة الشاملة.
- أما السياسات التفصيلية فأنها عبارة عن وضع رقابة على عدد كبير من أسعار سلع وخدمات معينة مثل سياسة الرقابة على الأسعار والأجور وسياسة الحد الأدنى للأجر وسياسة سقف سعر الفائدة وغيرها من تنظيم البنوك وشركات التأمين والسياسات الإقليمية وحوافز الاستثمار وتنظيم الرقابة على الصناعات وغيرها. ومؤيدي السياسات التفصيلية يرون أن هناك مجالات هامة تفشل قوى السوق تحقيق النتائج مرجوة لذلك يجب تدخل الحكومة في التفاصيل لتخفيف الآثار المترتبة على ميكانيكية السوق. والخلاف ليس على عدم إمكانية ميكانيكية السوق لحل مشاكل الاقتصاد، بل على قدرة الحكومة على حل أفضل من ميكانيكية السوق.



- س: هل يجب أن تكون السياسة الحكومية خاضعة لمجموعة من القواعد؟ أم تكون حرة وفقاً لما تراه الحكومات ملائماً؟
- ج: البعض يفضل وجود قواعد معينة، فالسياسة المبينة على قواعد محددة تُقلل من عدم التأكد فيقدمون أداء اقتصادي أفضل، لأن الأفراد يواجهون الرقابة فينظمون أمورهم بحيث يستفيدون من الإجراءات الحكومية (قواعد أو رقابة وغيرها)
- أما الذين يؤيدون ترك الحرية للحكومة لاتباع ما تراه ملائماً يرون إذا كانت الحكومة ملزمة بقواعد معينة فأنها تكون مقيدة بتلك القواعد ولن يمكنها استغلال المستجندات في الاقتصاد أو التغيرات أو المعلومات الجديدة التي توفرت فلا تستطيع استخدامها لحل المشاكل.
- والذين يؤيدون السياسات الشاملة يرغبون أن تكون وفقاً لقواعد معينة.
- والذين يؤيدون السياسات التفصيلية يرغبون بترك الحرية للحكومة لاتباع ما تراه مناسباً عند تدخلها.
- هناك ثلاث أنواع من السياسات:

أولاً: السياسة المالية: وهي الإجراءات التي تؤدي الى تغيير معدلات الضرائب والانفاق الحكومي

زيادة الضرائب ← تخفض نمو الناتج ومعدلات التضخم وبالعكس.

زيادة الانفاق الحكومي ← زيادة نمو الناتج ومعدلات التضخم وبالعكس.

ثانياً: السياسة النقدية: وهي الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي بهدف تغيير كمية عرض النقود فزيادة الكمية المعروضة من النقود تؤدي الى زيادة نمو الناتج والتضخم فيلجأ البنك المركزي لتخفيض معدل الزيادة في عرض النقود لتخفيض التضخم، وأيضاً للسياسة النقدية أثر في سعر الفائدة فهي ترتفع بمقدار معدل التضخم. وإلا فإن زيادة عرض النقود تخفض سعر الفائدة.

ثالثاً: السياسة الداخلية: وهي الرقابة على الأسعار والأجور للحد من التضخم وهناك من يعارض هذه السياسة لأنها تتدخل في كفاءة عمل أسواق المنافسة بينما يرى البعض هذه السياسة هي الأمل لإيقاف التضخم دون أن تؤدي الى الركود الاقتصادي.

- إن هذه السياسات قد لا تعمل كما خطط لها باستمرار، فزيادة الضرائب تؤدي الى التضخم بدلاً من تخفيضه والسياسة النقدية عديمة الأثر في بعض الأحيان.
- 12- المدارس الفكرية للاقتصاد الكلي: أولى المدارس الفكرية هي المدرسة الكلاسيكية والتي تقوم على فكرتين:

أولاً: وجود قوى ذاتية مصححة تمنع حدوث ركود طويل الأجل في ظل اقتصاد السوق.

ثانياً: التغيرات في الكمية المعروضة من النقود تؤثر فقط في الاسعار وليس على باقي الأنشطة.

- وبعد فشل القوى الذاتية المصححة في معالجة مشاكل الكساد الكبير كمشكلة البطالة بقيت في أمريكا لفترة طويلة مما تطلب إعادة تكوين نظرية الاقتصاد الكلي وكان ذلك على يد جون مايردكينز في كتابه (النظرية العامة في النقود والفائدة والتوظيف).
- كينز مؤيد للنظام الرأسمالي إلا أنه يرى فيه عيب وهو لم يتضمن ميكانيكية ذاتية تعمل على عدم حدوث فترات انكماش طويلة وهذه الميكانيكية لم تجعل النظام قريباً من التوظيف الكامل بل ابتعدت عنه (خلافاً لما جاء به الكلاسيك).
- وقد شرح كينز لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد إن الطلب الكلي الفعال يتحدد تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل ومستوى التوظيف الكامل هو أحد المستويات الممكنة وهناك مستويات أقل من مستوى التوظيف الكامل.
- وعلى الحكومة أن تتدخل من خلال سياساتها لإيصال الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل فعليها أن تؤثر في المستوى العام للنشاط الاقتصادي من خلال تعديل وضعها المالي فتغير مستوى إنفاقها وتغير في

التشريعات الضريبية فلو ترك الاقتصاد للقوى التلقائية فلن يصل الى التوظيف الكامل بل يجب استخدام السياسات.

- (اقتصاد كينز) هو ما جاء به كينز في النظرية العامة (الاقتصاد الكينزي) هو كل ما جاء بعد كينز من تعديلات بين مؤيد ومعارض. وفي الخمسينات أصبحت نظرية كينز تقليدية.
  - وقد أدخل ملبتون فريدمان تعديلات على النظرية الكلاسيكية لينتقد بها النظرية الكينزية من خلال مدرسة الكلاسيكيون المحدثون واصبح الاقتصاد الكلي الحديث يتكون من [الاقتصاد الكينزي أو النشطين أو غير النقدي] و [الاقتصاد الكلاسيكي الحديث] ولكن ويتجمع فكر الاقتصاد الكلي في أربع مدارس رئيسية: وهي الكلاسيكيين المحدثين وتضم [النقديين والكلاسيكيون الجدد] والكينزيون وتضم [الكينزيون المحدثون وما بعد الكينزيين الجدد].
  - الاقتصاد الكلي قبل الثلاثينات يقوم على فكرة ميكانيكية السوق (التي جاء بها الكلاسيك) كافية لتتغلب على الصدمات الخارجية وتعيد الاقتصاد الى التوازن العام ووضع الاستقرار فيتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي في الاسواق.
  - وتقوم النظرية الكلاسيكية على قانون ساي وفكرته (كل عرض يخلق الطلب الخاص به) حيث يتحقق التوظيف الكامل تلقائياً بفعل القوى التلقائية وتفسير ذلك (عملية الانتاج تتطلب دفع دخل لعوامل الانتاج ينفق هذا الدخل كطلب مساوي على السلع معنى ذلك كل الدخل يُنفق لشراء ما ينتج وما يتسرب يكون ادخار يُعاد الى تيار الدخل بصورة استثمارات فلا يوجد فائض من السلع في الأسواق (لو تغيرت أذواق المستهلكين أو طرق الانتاج) قد تولد فائض في بعض الاسواق يلغي قصور العرض في الأسواق الأخرى، اضافة الى أن مرونة الأسعار والأجور تلعب دوراً في تكيف وموائمة الانتاج والتوظيف ومرونة سعر الفائدة تعمل أيضاً لتحقيق التوازن في سوق السلع والعمل والاسواق المالية وفكرة التصحيح الذاتي أيضاً استخدمت في نظرية كمية النقود.
  - ظلت أفكار الكلاسيك سائدة حتى حدوث الكساد الكبير حيث فشلت النظرية الكلاسيكية في تقديم تفسير له. وفي السابق كان الكساد يحدث نتيجة لمؤثر خارجي كالجفاف والقحط والحروب بينما كساد الثلاثينات حدث بمؤثر داخلي في الاقتصاد (حيث أستطاع كينز تفسيره).
  - انتقادات كينز: س: لماذا تحوّل ازدهار العشرينات الى كساد الثلاثينات؟
  - رأى كينز أن القوى التلقائية كانت ضعيفة والاقتصاد القومي أساساً غير مستقر والتدخل الحكومي ضروري وللنقود دور هام في الاقتصاد فالأفراد لو توقعوا وضعاً سيئاً في المستقبل لاحتفظوا بالنقود بدلاً من أنفاقها فتسرب هذه النقود في تيار الانفاق فلا تستطيع المنشآت بيع كامل انتاجها فتسرح عمالها فيحدث الانكماش.
  - والكلاسيك أن مرونة الاجور تحقق التوازن في سوق العمل والعمال لو قبلوا بأجر منخفض فالمنشآت ستحل العمل محل الآلات وتخفي البطالة معنى ذلك، إن البطالة اختيارية.
- أعترض كينز على ذلك بسبب:-
- 1- جمود الاجور هو السبب في البطالة لأن العمال يتفاوضون على الأجور النقدية وليس الحقيقية (النقدية بعد تكميشها بالرقم القياسي للأسعار) والتي تُحددها منشآت الأعمال فهم يدفعون الأجور ويحددون الأسعار.
  - 2- وبما أن الأجور هي المصدر الأول للطلب فتخفيضها يؤدي الى تخفيض الطلب وتخفيض مبيعات المنشآت مما يؤدي الى البطالة.
  - النقوديون: من زعماء هذه المدرسة فريدمان وكارل برنر ومن أفكارهم:

- أن الاقتصاد الخاص يتصف بالاستقرار بالأساس وبالتالي فإن التدخل الحكومي يضر أكثر مما ينفع. فالحكومة يجب ان تكون سياساتها أتجاه عدد محدود من المتغيرات مثل مُعدّلات زيادة عرض النقود والانفاق الحكومي والضرائب وعجز موازاته الحكومة.
- ويجب اتباع قواعد محدد تحكم سلوك هذه المتغيرات منها: [1- زيادة الكمية المعروضة من النقود بنسبة مئوية ثابتة أو معينة 2- ميزانية الدولة يجب أن تكون متوازنة في المتوسط خلال أربع أو خمس سنوات (مدة الدورة الاقتصادية)].
- يرون النقود هي المحدد الأول للمستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي وزيادة مُعدّل عرض النقود هو المسؤول على التضخم والدورات الاقتصادية لذلك يطالبون أن تكون معدلات الزيادة في عرض النقود منخفضة وثابتة.
- الكينزيون المحدثون (النشيطين أو الماليين) من آرائهم:-
- النظام الاقتصادي غير مستقر يتطلب التدخل الحكومي رغم أن النظام سيصح نفسه من الركود إلا أن اجراءات التصحيح الذاتي تحتاج فترة طويلة غير مقبولة.
- ليس هناك علاقة مباشرة بين النمو النقدي والتضخم بالأجل القصير وزيادة مقدار عرض النقود هي فقط أحد العوامل المؤثرة في الطلب الكلي.
- أهتموا في مشكلة البطالة واقترحوا السياسة النقدية ومالية توسعية لحلها.
- من زعماء هذه المدرسة (فرانكو موديكلياني من جامعة ميشكان وجيمس توين من بيك).
- ما بعد الكينزي، الكينزيون الجدد: وأهم أفكارهم:
- الاقتصاد غير مستقر أساساً ويجب تدخل الحكومة ولا يوجد أتجاه نحو التوازن طويل الأجل والاقتصادات الحديثة تسيطر عليها المنشآت الكبيرة والنقابات القوية.
- يعتقدون أن قوى السوق ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الاستعادة من الركود لذلك على الحكومة التدخل من خلال التخطيط واتباع السياسات الدخيلة أي فرض رقابة مباشرة على الأجور والأسعار واستخدام السياسة النقدية والمالية.
- الكلاسيكيون الجدد أو التوقعات الرشيدة: من روادها (نيل ولاص وتوماس سرجنت وروبرت لوكاس وروبرت بيرو) جميعهم من جامعة مينيسوتا ماعدا الاخير من جامعة روتنستر وأهم أفكارهم:-
- يفترضون أن الاسواق في حالة توازن باستمرار.
- ويرون أنه لو أن العمال العاطلين قبلوا العمل بأجر أقل من أجر العمال الحاليين فالمنشآت تستغني عن الحاليين من العمال وتوظف العمال بأجر أقل وتزيد أرباحها فإن كانت الأجور تتواءم بتكيف ببطء فعلى الاقتصاديين أن يفسروا لماذا لا تكون الموائمة بسرعة في صالح البعض.
- وتوقعات رشيدة أي مبنية على جمع المعلومات ذات الصلة.
- ويرون أن للحكومة دور نسبي في رسم السياسات الاقتصادية.
- الأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم تاركين للحكومة القليل لتحسين الأوضاع. لأن ردود فعل منشآت الأعمال والمستهلكين تتوقف على ماذا يعتقد القطاع الخاص من الحكومة تحقيقه وهذا صعب التنبؤ به.

#### مقاييس الاقتصاد الكلي / حسابات الدخل القومي

حسابات الدخل القومي تمدنا بالإحصاءات والبيانات لتحليل الاقتصاد الكلي مثل احصاءات التيارات في الاقتصاد مثل (الناتج والدخل والانفاق والاستهلاك والاستثمار والضرائب والمدفوعات التحويلية والدخل

الشخصي والقابل للتصرف) تيارات لأنها تُقاس خلال فترة زمنية معينة عكس الأرصدة فهي تقاس في لحظة زمنية معينة مثل النقود لدى البنوك قيمة عقار أو سيارة رصيد رأس المال.  
الناتج: هو مجموعة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة مالية غالباً ما تكون سنة أي قيمة إنتاج اقتصاد الدولة.  
الدخل: مجموع دخول جميع عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم). المستخدمة في اقتصاد الدولة.

- الاتفاق: مجموع الاتفاق في اقتصاد الدولة على السلع والخدمات النهائية.
  - ومعنى محلي للناتج والدخل والاتفاق يشير الى كل الأنشطة الجارية في الرقعة الجغرافية للدولة، أما القومي يشمل جميع أنشطة المقيمين في هذه الدولة أينما كانت انشطتهم في أي مكان من العالم والفرق بين محلي وقومي يعرف بصافي دخل الملكية من أو الى الخارج.
- 1- دورة تيار الدخل والاتفاق (مجتمع به قطاعين)  
في هذا المجتمع الدخل = الناتج = الاتفاق هذه متطابقة الدخل والناتج والمبينة من خلال المخطط كل ما يقدمه قطاع العائلة يحصل عليه قطاع الأعمال ، بالعكس .



شكل (1-2) دورة تيار الدخل والاتفاق والاستهلاك

الدخل Y = خدمات العمل

الدخل Y = الاتفاق الاستهلاكي C [كل الدخل يذهب للاستهلاك]

الدخل Y = الناتج

وكل هذه المتغيرات تيار وهو عبارة عن أي مدفوعات نقدية أو سلع وخدمات مادية تتدفق من وحدة اقتصادية الى أخرى والتي تقدر قيمتها على أساس فترة قياس التيار.

2- العمليات التي تدخل في حساب الدخل والناتج:-

- عندما تدخل كل السلع المباعة مقابل ثمن في حساب الدخل والناتج القومي الاجمالي، إنما نُدرِك أنها تساهم في اشباع حاجات الأفراد. لذلك يجب توفر ثلاث متطلبات لإدخال السلع والخدمات في حساب السلع النهائية:-

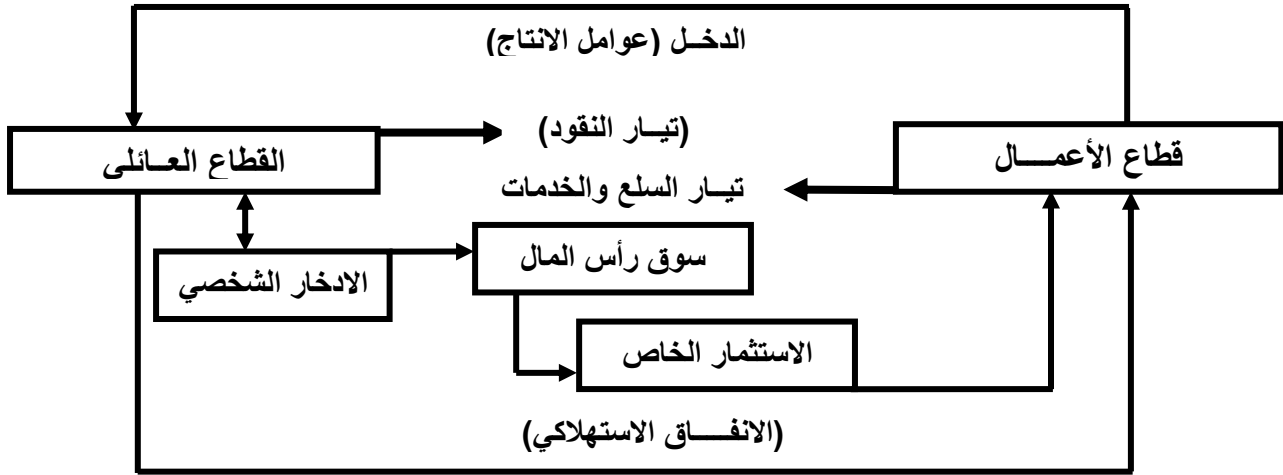
المطلب الأول: يجب أن تكون منتجة حالياً وتستبعد (المستعملة والهبات والتعويضات من ضمنها تعويضات الضمان الاجتماعي والبطالة والشهداء والعجزة ومحدودي الدخل ومكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع الأسعار على الأصول.

المطلب الثاني: يجب أن تكون السلعة مباعاً ولها سعر (مقومة بأسعار السوق) نستبعد السلع الغير مباعاً.

المطلب الثالث: يستبعد السلع المعاد بيعها والوسيلة لتجنب ازدواج الحساب.

3- الاستثمار والادخار:

- الاستثمار: هو الاضافة من السلع النهائية الى رصيد السلع الرأسمالية أو يحل محل السلع الرأسمالية التي اهلكت اي هو الجزء من الناتج الذي لم يستهلك.
- الاستثمار بالمخزون: وهو ذلك الجزء من الأصول الرأسمالية الذي لا يُعاد بيعه الى المستهلكين في الفترة الجارية فيخزن مثل (المواد الأولية وقطع الغيار والسلع النهائية) وهي تدر دخلاً للمنشأة وتساعد في استيفاء حاجات المستهلكين ومشترياتهم (والتغير في المخزون يكون بين بداية الفترة الجارية ونهايتها ويدخل ضمن الناتج القومي الاجمالي).
- الاستثمار الثابت: ويمثل جميع السلع النهائية المشتراة بواسطة منشآت الأعمال عدا التي تضاف الى المخزون من التشييدات من المصانع والمباني والآلات والمعدات والدور السكنية المشيدة حديثاً للأفراد ويعتبر العقار المملوك لصاحبه أصل ثم تأجيرها لنفسه.
- العلاقة بين الاستثمار والادخار: وفقاً للمخطط (2-2) فإن الدخل أو الانفاق الكلي ينقسم الى أنفاق استهلاكي عائلي وإنفاق منشآت الأعمال من السلع الرأسمالية القطاع العائلي يستهلك جزء من الدخل والجزء الآخر للادخار فيشتري أسهم وسندات.



شكل (2-2) ادخال الادخار والاستثمار في دورة تيار الدخل

بينما المنشآت تستخدم حصيلة النقود لشراء سلع استثمارية. قطاع العائلة يدخر النقود في البنوك لتقرضها لقطاع الأعمال من سوق رأس المال ويعني:

- قيمة الناتج = قيمة الانفاق على الناتج = الدخل المولد من هذا الناتج (عوائد عناصر الانتاج)
- وهناك متطابقة الاستثمار  $\equiv$  الادخار وهي تتبع ثلاث مفاهيم

$$\text{الدخل } Y \equiv \text{الانفاق } E$$

$$\text{الانفاق } E \equiv \text{الاستهلاك } C + \text{الاستثمار } I$$

$$\text{الادخار } S \equiv \text{الدخل } Y - \text{الاستهلاك } C$$

$\equiv$  تعني متطابقة والتي تعني العلاقة صحيحة بالتعريف (متماثلة)

$$Y \equiv E$$

$$E \equiv C + I$$

$$S \equiv Y - C$$

$$Y \equiv C + S$$

$$Y \equiv C + I$$

$$C + I \equiv C + S$$

$$I \equiv S$$

- ويعتبر الادخار تسرب Leakage من تيار الدخل المتبقي الذي ينفق على الاستهلاك والذي يجب أن يساوي الحقن Injection في تيار الانفاق الغير الاستهلاكي (استثمار خاص).
- والقطاع العائلي يُقرر استهلاكه وما يدخره وقطاع الأعمال يقرر ما يستثمره وعدم التوافق بين ما يدخر وما يستثمر سبب من أسباب عدم استقرار الناتج والدخل القومي.
- الاقتصاد قليل الاستهلاك يكون كبير الادخار والاستثمار ومن ثم يتمكن من زيادة التكوين الرأسمالي ورصيد الدولة منه مما يزيد من الانتاج في السنوات القادمة.
- 4- صافي الصادرات: الصادرات: هي عبارة عن أنفاق على السلع والخدمات تنتج داخل الدولة وتُرسل الى دولة اخرى وهذا الانفاق يولد دخلاً داخل الدولة. أما الواردات: هي عبارة عن انفاق بواسطة المقيمين داخل الدولة على سلع وخدمات منتجة في الخارج وهي لا تولد دخلاً داخل الدولة.
- الفرق بين الصادرات والواردات = صافي الصادرات ويعتبر جزء من الناتج القومي الاجمالي ويولد مستوى أعلى من الانتاج المحلي ومن الدخل. وتسمى أيضاً بصافي الاستثمار الأجنبي IF والذي يخلق حقوقاً على الأجانب ويولد تياراً مستقلاً من الدخل فعندما:-
- الصادرات أكبر من الواردات يكون الاستثمار الأجنبي موجب ويوجد فائض.
- الواردات أكبر من الصادرات يكون الاستثمار الأجنبي سالب يُمثل عجز هذه الدولة وفائض عند الدول الأجنبية تستخدمه لشراء أصول رأسمالية في دولة العجز عكس الحالة السابقة.
- 5- القطاع الحكومي: يقوم هذا القطاع بنوعين من الانفاق (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ويتولد عنها أنتاج وتخلق دخول، ومدفوعات مباشرة للقطاع العائلي مثل الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة وإعانات العجزة وأسر الشهداء ومحدودي الدخل كلها مدفوعات تحويلية R وتسمى تحويلية لأنها هبات من الحكومة دون مقابل وهي لا تحتسب ضمن الناتج القومي الاجمالي كما تحصل الضرائب من القطاع العائلي للحكومة. ومن شكل (2-3) الذي يمثل دورة الدخل بعد إضافة القطاع الحكومي وإذا فرضنا أن الدخل:

$Y = 1000$  و  $\Delta Y$  الى 1100 وكانت الضريبة  $TG = 100$  والانفاق الحكومي  $G = 100$  والاستثمار  $I = 200$  والانفاق الاستهلاكي  $C = 800$  والاعانات  $R = 100$  والادخار  $S = 300$  كيف تتم دورة الدخل ؟ دالة الدخل هي:

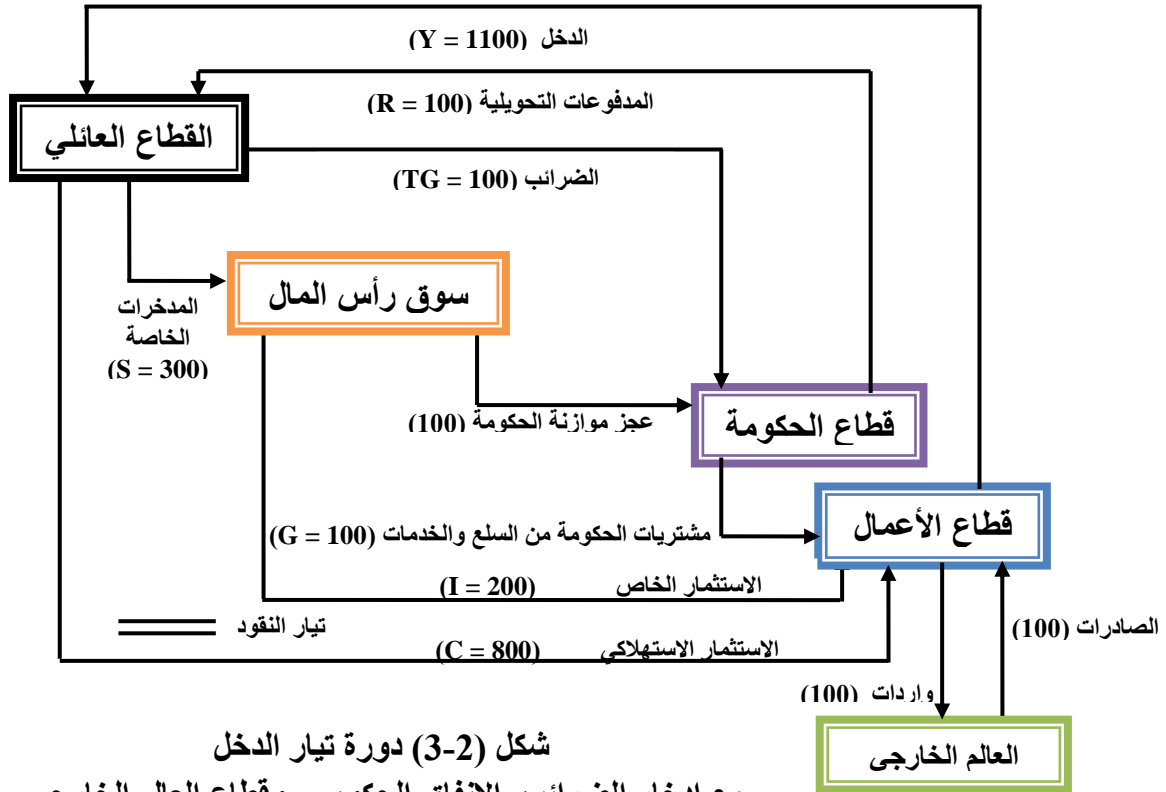
$$Y = C + I + (G - T + R)$$

$$1100 = 800 + 200 + (100 - 100 + 100) = 1100$$

- منح تحويلات بمقدار 100 يؤدي الى عجز الموازنة بنفس المقدار يمول بإصدار سندات حكومية تباع في سوق رأس المال في نفس الوقت قطاع الاعمال يبيع سندات وأسهم لتمويل استثماراته بمقدار 200 ونلاحظ ان الانفاق الكلي زاد من 1000 الى 1100 نتيجة لمنح تحويلات أدى الى زيادة دخل القطاع العائلي فيوزع دخله كما يلي:

$$C800 + S300 (200 \rightarrow I + 100) = 1100$$

تذهب لتمويل عجز الموازنة من خلال السندات الحكومية (100 + استثمارات قطاع الأعمال  $\rightarrow 200$ )



شكل (3-2) دورة تيار الدخل

مع ادخار الضرائب، الانفاق الحكومي، وقطاع العالم الخارجي

6- العالم الخارجي: ومن شكل (3-2) فإن دوره الدخل شملت قطاع العالم الخارجي وقد دخلت الواردات كإنفاق استهلاكي واستثماري فالواردات تسرب من الداخل لأنها تخرج الى العالم الخارجي والصادرات حقن في الدخل فهي أنفاق على السلع المنتجة محليا من العالم الخارجي الى قطاع الاعمال لتسهيل النموذج والصادرات تساوي الواردات فعندما تزيد عن الصادرات = تيار رأس المال أجنبي الى سوق رأس المال (أما يُموّل الاستثمار الخاص أو عجز الموازنة)

وبما أن: الدخل = الانفاق  $Y = E$ أنفاق استهلاكي استثماري وحكومي  $E = C + I + G + Xn \rightarrow$ وصافي التجارة الخارجية أو صافي الصادرات  $Xn$ 

والدخل الشخصي يتكون من الدخل المولد من الانتاج + المدفوعات التحويلية R حيث يُوزع الدخل بين

استهلاك وادخار وضرورية  $Y + R = C + S + TG$ 

ويطرح R من طرفي المعادلة فتتحول الى الجهة الاخرى.

وتعتبر المدفوعات التحويلية ضرائب سالبة  $Y = C + S + TG - R$ فيمكن استبدالها بصافي الضرائب  $Tn$   $Y = C + S + Tn$ 

• التسرب والحقن والعجز في الموازنة

بما أن:  $Y = E$ فإن:  $C + S + Tn \equiv C + I + G + Xn$ ويطرح الاستهلاك من الجانبين  $G + Tn \equiv I + S = Xn \rightarrow$  حقن  $\leftarrow$  تسرب

• وتمويل عجز الموازنة يتم عن طريق المعادلة التالية بعد طرح S و G من طرفي المعادلة

$$Tn - G \equiv I - S + Xn$$

-  $Tn - G =$  عندما يكون الناتج فائض في الموازنة فإن الاقتصاد الخاص يقوم بالموائمة والتكيف لجعل الاستثمار الخاص زائد صافي الصادرات يزيد عن الادخار الخاص وعندما يكون الناتج عجز في الموازنة يقوم الاقتصاد الخاص بالتكيف لجعل المدخرات الخاصة تزيد على الاستثمارات الخاصة زائد صافي الصادرات.

7- ثلاث طرق لقياس الناتج القومي:

1- طريقة تيار الناتج 2- طريقة الانفاق 3- طريقة الدخل (أو التوزيعات)

هذه ستوصلنا الى متطابقة الناتج  $\equiv$  الانفاق  $\equiv$  الدخل

أولاً: طريقة تيار الناتج: بهذه الطريقة فإن السلع والخدمات النهائية التي تدخل في حساب الناتج فقط المنتجة حالياً وهذا سبب استبعاد الفوائد المدفوعة من الحكومة والمدفوعات التحويلية لأنها دون مقابل وتستبعد السلع المستعملة (سيارات ومنازل المستعملة) وكذلك السلع الوسيطة لا تدخل تجنباً لتكرار الحساب والنشاطات غير المسوقة مثل وقت الفراغ وخدمات ربات البيوت وخدمات السلع المعمرة والنشاطات الغير مشروعة ويستثنى (العقار المشغول من قبل مالكة ويدخل ضمن حساب الناتج بمقدار القيمة الايجارية والجزء المحتجز من المحاصيل الزراعية وصيد الأسماك من قبل أصحابها فتقدر قيمتها وتدخل ضمن الحساب).

ثانياً: طريقة الانفاق: ينقسم الانفاق الكلي الى مكونات:-

أ- انفاق القطاع العائلي ويشمل الانفاق الاستهلاكي C

ب- الاستثمار المحلي الاجمالي LD ويتكون من الاستثمار الثابت الاجمالي والتغير في المخزون [الاستثمار المحلي الاجمالي - إهلاك رأس المال = الاستثمار المحلي الصافي].

ج- فلا يدخل الاستثمار المحلي الشخصي ولا السلع الوسيطة في حساب الناتج القومي الاجمالي (ونُميز الاستثمار الاجنبي IF)

د- الانفاق الحكومي G وهو نوعان [انفاق حكومي على السلع والخدمات يقابله هذا نشاط انتاجي] [وانفاق حكومي دون مقابل لا سلعة ولا خدمة ولا يقابله نشاط انتاجي] والذي يدخل ضمن حساب الناتج الانفاق الحكومي الذي يقابله نشاط انتاجي [السلع والخدمات المشتراة من قطاع الأعمال وخدمات عمل مشتراة من موظفي الدولة مقابل رواتب واجور تدفعها الحكومة] ولا يدخل ضمن حساب الناتج المدفوعات التحويلية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة.

هـ- صافي الصادرات  $Xn$  أو الصادرات - الواردات أو صافي الاستثمار الأجنبي IF يدخل ضمن الناتج وهي ضمن الانفاق كما في المعادلة:

$$E = C + I + G + Xn$$

ثالثاً: طريقة الدخل أو التعويضات:

- كل ناتج يولد دخلاً مساوية والدخول توزع على عوامل الانتاج. وأن ادخار جزء من الناتج الكلي لإهلاك رأس المال SD يدخل ضمن حساب الناتج القومي الاجمالي وعند طرحه نحصل على صافي الناتج القومي الاجمالي.

- الاستثمار الاجمالي = الاستثمار الصافي + إهلاك رأس المال أو الاحلالي

- الادخار الاجمالي = الادخار الصافي + الادخار الاحلالي

- الناتج القومي الاجمالي الصافي (net, NNP) = الناتج القومي الاجمالي (GNP GNP) - إهلاك رأس المال

- وما تُحصله الحكومة من ضرائب غير مباشرة كتسرب فهي دخلت في حساب الناتج من خلال سعر السلعة الذي يدفعه المستهلك لذلك هي ليست ضمن مدفوعات دخول عوامل الانتاج.



- الناتج القومي الاجمالي الصافي - الضرائب غير المباشرة = الدخل القومي (NI)  
 الدخل القومي NI وهو عبارة عن مجموع الدخول لعوامل الانتاج مقابل اشتراكها في العملية الانتاجية.
- (وتحتجز الشركات جزء من أرباحها موزعة كمدخرات  $S_B$  وجزء من أرباحها يتسرب كضرائب على الأرباح للحكومة IC وكضرائب التأمين TS) جميعها تطرح من الدخل القومي وما بقى يُدفع بالشكل التالي: [حساب الناتج القومي بطريقة الدخول أو التعويضات] = [الاجور والمرتبات + الربح + فائدة قطاع الاعمال + ارباح الاسهم + دخول الملاك + ضرائب التأمين الاجتماعي + ضرائب دخول الشركات + الارباح غير الموزعة] = الدخل القومي.
  - الدخل القومي + صافي الضرائب غير المباشرة = الناتج القومي الصافي.
  - الناتج القومي الصافي + إهلاك رأس المال = الناتج القومي الاجمالي.

#### 8- المدفوعات التحويلية R والدخل الشخصي $P_1$ :

- الدخل الشخصي = أجور ومرتبات + الربح + فائدة قطاع الأعمال + أرباح الاسهم + دخول الإهلاك + المدفوعات التحويلية الحكومية (الفائدة من الحكومة) + المدفوعات التحويلية من القطاع العائلي (الفائدة التي يدفعها القطاع العائلي)
- فبعد طرح الضرائب الشخصية من الدخل يبقى الدخل تحت التصرف أو المتاح وهو عبارة عن الدخل التي يحصل عليها الأفراد كمستهلكين والتي تخصص للإنفاق أو الادخار.
- يمكن أن يُكتب الدخل الشخصي بالشكل التالي:  
 الدخل الشخصي = الضرائب الشخصية + الانفاق الاستهلاكي الشخصي + مدفوعات فائدة من المستهلكين + المدخرات الشخصية.

#### 9- بعض المتطابقات الهامة:

- أولاً: مجتمع فيه قطاعين قطاع الانتاج وقطاع العائلة (مغلق ليس فيه حكومة) الدخل يوزع بين الاستهلاك والادخار  $C + S \equiv C + I$   
 أو الاستثمار [التسرب مطابق للحقن]  $S \equiv I \rightarrow$   
 ثانياً: ثلاث قطاعات عندما نضيف الحكومة  
 حيث أصبح جزء من الدخل يذهب الى الضرائب والحكومة تشتري سلع وخدمات

$$C + S + T = C + I + G$$

- وتتضمن هذه المتطابقة كل أنواع الضرائب وكل أنواع الادخار مع طرح المدفوعات التحويلية للوصول الى صافي الضرائب فتكون بالشكل التالي:

$$C + (S_D + S_B + S_P) + T_I + T_C + T_S + T_P - R_G = C + T + G$$

تحويلية شخصية تأمين دخول الشركات مباشرة شخصي ارباح غير موزعة اندثار

- وي طرح الاستهلاك من الطرفين ( الحقن = التسرب )  $S + T \equiv I + G$

$$S + (T - G) \equiv I$$

← وإذا أضفنا العالم الخارجي نحصل على مجتمع بها ربيع قطاعات

$$C + S + T \equiv C + I + G + X_n$$

وبطرح الاستهلاك

$$S + T \equiv I + G + X_n$$

الحقن = التسرب

- وبما ان  $(T - G)$  هي الادخار العام و  $(X_n)$  هي الاستثمار الاجنبي IF فإن

$$S + (T - G) \equiv I_d + I$$

10- الادخار، الاستثمار، موازنة الحكومة والتجارة الدولية.

- لمجتمع به أربع قطاعات المتطابقة التالية

$$S + \underset{\text{اجمالية}}{TG} \equiv G + \underset{\text{مدفوعات}}{RG} + I + Xn$$

- وينقل I الى الجهة الأخرى والضرائب الى الجهة المعاكسة

$$S - I \equiv G + RG - TG + Xn$$

- ونلاحظ:

1- أن  $(G + RG - TG)$  يعبر عن عجز الموازنة أو الفائض لأن:

- $(G + RG)$  هو عبارة عن الانفاق الحكومي على السلع والخدمات مضافاً اليه التحويلات والمجموع هو الانفاق الحكومي الكلي.
- $TG$  هو عبارة عن حصيللة إيرادات الحكومة (الحصيللة الاجمالية) من الضرائب.
- 2-  $Xn$  هو فائض الصادرات على الواردات أي  $(EX - IM)$  فائض الميزان التجاري وعلاج عجز الميزان التجاري هو تخفيض عجز الموازنة الحكومية.
- 3- المتطابقة تُقرر إن فائض المدخرات على الاستثمارات الخاصة تساوي مقدار العجز في موازنة الحكومة مضافاً اليه فائض الميزان التجاري.
- تقرر العلاقة بين حسابات القطاع الخاص  $(S - I)$  وموازنة الحكومة  $(G + RG - TG)$  والعالم الخارجي مثلاً لو أن  $S=I$  فإن العجز (الفائض) في الموازنة ينعكس بعجز (فائض) مساوي مع العالم الخارجي ولتوضيح ذلك نكتب المتطابقة بالشكل التالي:

$$S \equiv I + (G + RG - TG) + Xn$$

فإذا أنفق أكثر من الدخل المستلم يجب الاقتراض لدفع فائض الانفاق ووفقاً للمتطابقة، فإن مدخرات القطاع الخاص تُوزع بالشكل التالي:

- أ- يمكنها منح الحكومة قروض لمواجهة زيادة الانفاق على إيراداتها من الضرائب أي لكي تواجه عجز الموازنة.
- ب- أو تقرض الأجانب الذين يشترون منا أكثر مما نشترى منهم فهم يكسبون منا أقل مما يحتاجونه لسداد ثمن السلع التي يشترونها منا (نقرضهم لتغطية الفرق في الانفاق).
- ج- يمكن اقراض منشآت الأعمال لاستخدامها في الاستثمارات.

ملاحظة: العلاقة طردية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري طالما أن الاستثمارات تمتص الادخارات.

### النظرية الكلاسيكية

أنتقد الكلاسيك المذهب الماركنتلي في نقطتين (سامي ص 147)

- 1- السبائك: يعتقدون أن قوة الأمة وثروتها تتحدد بمقدار ما تملكه من معادن نفسية لتحقيق فائض في الصادرات على الواردات في الميزان التجاري.
  - 2- وضرورة تدخل الدولة لتوجيه نمو النظام الرأسمالي.
- ولتحقيق ما كان يعتقد الماركنتيلين تطلب ذلك ظهور النزعة الاستعمارية ونهب المستعمرات وجعلها أسواقاً لمنتجاتهم وتدخل الدولة لإصدار قوانين تمنع تصدير المعادن النفيسة وتفرض رسوم كمركية على الواردات وتمنح إعانات التصدير.

(عبد السلام، ص ص 114-116)

### فرضيات النظرية الكلاسيكية

\* وعلى انتقاد الماركنتيلين جاءت

- 1- المنافسة التامة: [عدد البائعين والمشتريين كبير، حرية الدخول والخروج من السوق، عدم تدخل الدولة، تجانس السلع والخدمات، المعرفة التامة بالسوق، السعر يتحدد وفق العرض والطلب، البائعون يسعون لتعظيم الربح والمشترون لتعظيم المنفعة].
  - 2- سيادة الملكية الفردية في المجتمع: والعمل غير مرغوب فيه ودوافعه هو للحصول على سلع وخدمات.
  - 3- الإنسان اقتصادي ورشيد: أي يتصرف وفق مصلحته يسعى لتعظيم ربحه وكونه مالك لعناصر الانتاج يسعى لتعظيم دخله كونه مستهلك يسعى لتعظيم منفعته ولأنه يسعى لتحقيق مصلحته وبمجموع المصالح الفردية تتحقق المصلحة العامة، لذلك لا حاجة لتدخل الدولة ووجود (اليد الخفية) كما سماها آدم سميث التي توجه الاقتصاد تلقائياً لتحقيق مصلحة الجميع وتعيد التوازن.
  - 4- لا يوجد عجز في الطلب على السلع ولا فائض في العرض (الانتاج) وفق قانون ساي.
  - 5- الاستخدام الكامل: أي عدم وجود بطالة اجبارية وإن وُجِدَتْ فهي طارئة والطبيعي اقتصاد مستقر فيه العرض يساوي الطلب الكلي في حالة الاستخدام الكامل.
- \* شكلت هذه الفرضيات الأساس النظري للتحليل الكلي المنظم وهي خدمة كبيرة في تطوير علم الاقتصاد الحديث رغم بعدها عن الواقع الاقتصادي فلا يوجد استخدام كامل إنما استخدام أمثل للموارد ولا يوجد سوق منافسة تامة واستحالة عدم تدخل الحكومة ولكنها قادت الاقتصاد الى النظام الرأسمالي بصورته الجديدة وصولاً الى الرفاهية.
- 6- حيادية النقود: النقود ليس لها قيمة فهي فقط للمبادلة.
  - 7- الميزانية متوازنة:
  - 8- الحرية التجارية وثبات سعر الصرف:

\* رغم أن هذه الفرضيات ثبت عد صحتها نتيجة لتطور علم الاقتصاد وتداخل متغيراته وتوجيه الانتقادات الكثيرة لها إلا انها الاساس النظري المنظم الذي انطلق منه التحليل الاقتصادي الكلي الحديث.

### نظريات المدرسة الكلاسيكية

(عبد السلام ص ص 117-127)

#### أولاً قانون ساي للأسواق

- 1- فرضيات قانون ساي: إضافة الى الفروض العامة للنظرية الكلاسيكية يفترض قانون ساي ما يلي:
  - أ- ينتج الفرد سلع وخدمات يُستخدم قسم منها (يستهلكها) لإشباع حاجاته والباقي يبيعه للحصول على نقود يشتري بها سلع أخرى والباقي ادخار يعتبر استهلاك مؤجل.
  - ب- الادخار يجب ان يتحول الى استثمار لكي لا يبقى عاطلاً دون ان يدر فائدة اذا كانت سعر الفائدة أكثر من صفر ليدر دخلاً إضافياً. ويؤكد مارشال أن نظرية سعر الفائدة تحدد التوازن بين الادخار والاستثمار وهي جزء من نظرية الاستخدام ليصبح قانون ساي صحيح في الاقتصاد النقدي.
  - ج- للنقود وظيفة واحدة وهي للمبادلة لتسهل عملية تبادل السلع بالنقود ثم تبادل النقود بسلع اخرى.
- 2- قانون ساي في اقتصاد المقايضة:
  - المقايضة: هي مبادلة سلع وخدمات بسلع وخدمات دون توسط النقود وحسب حاجة الفرد، وهي لا تتم الا بأنفاق طرفين على قبول سلعة كل مهما للآخر لذا عرض كل سلعة أو خدمة يقابلها طلب عليها من هنا جاءت صياغة قانون ساي.
  - [عرض السلع والخدمات يخلق الطلب عليها] ومنتج السلعة لا بد أن يجد من يطلبها أجلاً أم عاجلاً. حتى لو أضطر لقبول كمية قليلة من السلع الاخرى.

- ميكانيكية السوق كفيلة بحل كل المبادلات في المدى البعيد فلو لم تجد سلعة معروضة ما يقابلها من سلع اوتم مقايضتها بسلع أقل سيتم التحول من انتاج هذه السلعة الى السلع المرغوبة ويزداد انتاجها وبالتالي عرض السلع خلق الطلب عليها.

### 3- مفهوم قانون ساي في الاقتصاد النقدي:

أ- توصل الكلاسيك الى أن النقود وسيلة للمبادلة بين السلع والخدمات حيث تكون المبادلة غير مباشرة

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{عرض السلعة أ} \xleftarrow{\text{خلق}} \text{طلب على السلعة ب} \\ \text{عرض السلعة ب} \xleftarrow{\text{خلق}} \text{طلب على السلعة أ} \end{array} \right\} \text{ من حيث:}$$

ب- في الاقتصاد النقدي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{عرض السلعة أ} \xleftarrow{\text{يخلق}} \text{طلب على النقود} \\ \text{عرض السلعة ب} \xleftarrow{\text{يخلق}} \text{طلب على النقود} \end{array} \right\} \text{ فلا توجد علاقة بين السلعة والطلب عليها}$$

ج- الكلاسيك افترضوا أن النقود وسيلة للمبادلة ولا تتطلب لذاتها وصاحب السلعة (أ) يبادل سلعته بنقود ولا يحتفظ بنقود إلا لحين حصوله على شخص لديه السلعة (ب) أي يمكن للمقايضة أن تنطبق على قانون ساي وبشكل أسهل.

د- والفرد يعمل من أجل الحصول على سلع وخدمات ينتجها ويبادلها بنقود يستخدمها للحصول على سلع أخرى، وإذا الجميع فعل ذلك فإن عرض السلع والخدمات خلق الطلب عليها. إذا الجميع أنفقوا النقود ولم يحتفظوا بها.

### 4- أهمية قانون ساي:

يؤكد على أن [عرض السلع والخدمات يخلق الطلب عليها] يوصلنا الى نتيجتين:-

أ- مالكو عناصر الانتاج يحصلون على دخول (نقود) لمساهماتهم في انتاج السلع والخدمات بتساوي قيمة هذه السلع والخدمات فينفقون النقود في شراء تلك السلع والخدمات فلا يمكن أن تبقى اي سلعة او خدمة فائضة في السوق. فلا بد الاشارة للادخار: هو ذلك الجزء من الدخل لم ينفقه الفرد في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية فلا بد أن يتحول الى استثمار باستثماره أو بإقراضه ليتساوى الادخار مع الاستثمار، وإذا لم يتساويا فإن آلية سوق راس المال ومرونة سعر الفائدة تكون كفيلة بتحويل الادخار الى استثمار لاحقاً. وحتى لو أحتفظ الأفراد بالنقود عاطلة (اكتناز) ستقوم البنوك بخلق النقود للمستهلكين والمستثمرين لشراء السلع والخدمات المعروضة وإذا لم يحصل ذلك فمرونة الأسعار كفيلة بخفض ائتمان السلع والخدمات بحيث كمية النقود الموجودة لدى الأفراد مساوية لأثمانها الجديدة فلا تبقى سلع غير مشتراة.

ب- الاقتصاد لا يستقر إلا في حالة الاستخدام الكامل، والاستخدام الكامل: هو تشغيل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بشكل تام (الى أقصاها) بعمليات أنتاج السلع والخدمات (عدم وجود بطالة) في الموارد جميعها.

وطالما افترضوا مرونة الأجور أي يمكن للمنتجين الحصول بشكل مستمر على عناصر الانتاج بحيث لا تبقى عناصر عاطلة عن العمل إذا كان هناك طلباً عليها وهم يطلبونها طالما هناك طلب على منتجاتهم [قانون ساي أثبت ان الطلب على السلع والخدمات لا يتوقف ولا يقل مادام الانتاج مستمر] فلا يوجد قصور في الطلب ولا عجز في العرض. وأن الاقتصاد لا يمكن أن يستقر إلا في حالة الاستخدام الكامل. ولا يمكن أن يحدث ذلك في الأجل القصير ولكن الكلاسيك أهملوا عامل الزمن.

## 5- الانتقادات الموجهة لقانون ساي:

- أ- فيما يخص فكرة العرض يخلق الطلب عليه. هناك فرق بين القدرة على الشراء وبين ما يتم شراؤه (أنفاقه) فعلاً (الطلب الفعال) من السلع والخدمات قد لا يساوي الدخل الذي يوزع بين المستهلك والاستثمار فقد يكون هناك قصور بالطلب الفعال يجعل الاستثمار لا يساوي الادخار (حسب رأي مالتوسي).
- ب- هوبسن: انتقد قانون ساي بفكرة (عجز المستهلك) وتعني استمرار الزيادة في الانتاج قد يقابله قدرة محدودة على الاستهلاك من ذوي الدخل المنخفضة في حين ذوي الدخل المرتفعة أصلاً استهلاكهم منخفض مما يعني عدم شراء كل الانتاج.
- ج- كينز: توجد حقيقة أساسية في قانون ساي هي (الانتاج مصدر الدخل) ولكن لا يعني أن هذه الدخل تنفق بمعدل معين بحيث لا تبقى سلع وخدمات غير مشتراة، إن قرارات الانتاج وخلق الدخل قد لا تتطابق دائماً مع قرارات أنفاق هذه الدخل وقرارات الاستثمار تختلف عن قرارات الادخار مما يخلق فائض في الانتاج أو نقصاً فيه قد يؤدي الى بطالة اجبارية أو تضخم في الاسعار نتيجة لزيادة الطلب الفعال على السلع المعروضة. وعليه قد لا يتساوى العرض مع الطلب.

## ثانياً نظرية كمية النقود

(عبد السلام ص ص 134-137)

## 1- فرضيات النظرية:

- أ- للنقود وظيفة واحدة وهي للمبادلة لإنجاز المعاملات وتسهيلها.
- ب- لا يحتفظ الأفراد بالنقود عاطلة والنقود أما للمعاملات أو للاستثمار ولا يوجد اكتناز ولا اكتناز سلبي.
- ج- مرونة الأسعار والتغير فيها تلقائي وفقاً لآلية عمل سوق المنافسة التامة.
- د- عادات دفع الأجور والدخل والهيكل العمودي للإنتاج وسرعة تداول النقود ثابتة في الأجل القصير والمتوسط.

هـ- حجم المعاملات (الصفقات) ثابتة في الأجل القصير والمتوسط.

2- عرض نظرية كمية النقود  $MV \equiv PY$  أو  $MV \equiv PT$ 

- بموجب الافتراضات السابقة طرح (فيشر) صيغة النظرية بالشكل التالي

$$\text{حيث } M = \text{كمية النقود في التداول} \quad \left( P = \frac{V}{Y} M \right) \quad \left( V = \frac{PY}{M} \right)$$

 $V = \text{سرعة دوران النقود (عدد المرات التي تتداول بها العملة خلال السنة)}$ 
 $P = \text{متوسط الأسعار لجميع المعاملات (الرقم القياسي للأسعار)}$ 
 $T = \text{الحجم العيني (السلعي) لجميع المعاملات المنجزة خلال السنة}$ 

- وتتمثل الصفقات التي يتم استخدام النقود وسيط فيها شراء السلع الوسيطة والاوراق المالية

والاقتراض وغيرها بصيغة:  $V = \text{سرعة دوران النقود الدخيلة} = Y = \text{الدخل الجاري}$ .- ويمثل الطرف الأيسر  $MV$  حجم النقود مضروب في سرعة تداولها في انجاز المعاملات.- والطرف اليمين  $PT$  يمثل الوحدات الحقيقية لتلك المعاملات مضروبة في متوسط أسعارها (كافة

الأسعار) وليس أسعار السلع والخدمات النهائية فقط.

- والمعادلة بمتغيراتها الأربعة هي تحصيل حاصل أو متطابقة لطرفين.

- والنظرية تفترض سرعة تداول النقود  $V$  وحجم المعاملات  $T$  ثابتة في الأجل القصير والمتوسط

وافترضت كمية النقود ومستوى الأسعار يتغيران والعلاقة بينهما طردية [أي عند زيادة حجم النقود

تزداد الاسعار]

- قد تزداد كمية النقود وترتفع أسعار الأسهم والسندات وتبقى أسعار السلع والخدمات دون تغيير أو قد تزداد كمية النقود نتيجة اقراض رجال الأعمال نقود خلقتها البنوك فيستخدم النقود الاضافية لشراء الأسهم والسندات فترتفع أسعارها والأسعار عموماً دون ان تتغير أسعار السلع والخدمات هذا الغموض جعل أستاذة كامبردج (مارشال وبيجو) طرح صيغة جديدة

## طريقة كامبردج

سامي ص 179

والتي توضح العلاقة المتناسبة بين كمية النقود المحددة خارجياً والمستوى الكلي للأسعار.

- ركزت النظرية على قرارات الأفراد بالاحتفاظ [بالحجم الامثل للنقود]
- 1- يتم الاحتفاظ بالنقود كمخزن للقيمة بالمقارنة مع الأنواع الأخرى.
- 2- وهي توفر الامان من عدم الايفاء بالالتزامات غير المتوقعة.
- سيتم الاحتفاظ بالنقود عندما يكون (مخزن للقيمة والملائمة والامان) يفوق مقدار الدخل الذي سيخسره عند استثمار هذه النقود.
- مقدار الاشباع المفقود نتيجة لعدم استخدام النقود في شراء السلع والخدمات لغرض الاستهلاك.
- ماهو الحجم الامثل للنقود؟ وضعوا أستاذة كامبردج الصيغة التالية:-

$$MD = KPY$$

MD = مقدار النقود المطلوبة

K = نسبة من الدخل النقدي

P = المستوى العام للأسعار

Y = الدخل الحقيقي

- افترضوا أن الطلب على النقود MD هو نسبة K من الدخل النقدي (المستوى العام للأسعار مضروب في مستوى الدخل الحقيقي) PY
- عليه النقود المحتفظ بها تتغير بشكل متقارب مع مستوى الدخل من خلال المعاملات.
- والنسبة المثلى من الدخل يحتفظ بها على شكل نقود K افترض أنها نسبة مستقرة في الزمن القصير تتوقف على عادات الدفع (السداد) في المجتمع.
- وفي التوازن فإن رصيد عرض النقود المحدد خارجياً يجب أن يساوي كمية النقود المطلوبة.

$$M=MD=KPY$$

- وإن K ثابتة في الزمن القصير والنواتج الحقيقي Y يتحدد بواسطة ظروف العرض فإن معادلة كامبردج تصبح علاقة تناسب بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة (أي أن كمية النقود المعروضة يحدد المستوى العام للأسعار) كما في نظرية فيشر

$$M \frac{1}{K} = P\bar{Y}$$

← معادلة كامبردج يمكن كتابتها

$$MV = PY$$

← معادلة فيشر

$$V = \frac{1}{K}$$

تصبح المعادلتين متشابهتين متعادلتي

← صيغة كامبردج تركز على أنها نظرية للطلب على النقود والسؤال هنا:

س/ كيف تؤثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار ؟

- ج- MS ↑ ← فائض MS و MD ↓ ← ما يحتفظ الأفراد به من نقود الى النسبة المثلى من الدخل ← استخدام الفائض النقدي في الاستهلاك او الاستثمار ← الطلب على السلع C , I ← ضغوط على الأسعار ← ↑ الاسعار وهذا يعني [زيادة في الطلب على النقود] ومعناه زيادة عرض النقود أدى الى زيادة الطلب على السلع وزيادة الاسعار.

- وعليه فإن نظرية كمية النقود كانت ضمناً [نظرية للطلب الكلي] والذي مع منحني العرض الكلي الرأسي يوضحان تحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج الكلي.

### 3- أهمية نظرية كمية النقود الكلاسيكية:

- أ- لأول مرة قدمت النظرية التفسير النقدي للدورات الاقتصادية حيث زيادة كمية النقود تؤدي الى تقلبات الاسعار.
- ب- تستند نظرية كمية النقود على قانون ساي (العرض يخلق الطلب عليه) حيث تقدم النظرية متطابقة في جانب الطلب والقوة الشرائية المتمثلة بحجم النقود مضروبة بعدد مرات استخدام الوحدة النقدية تقابلها القيمة النقدية للمعاملات المنجزة واي قصور في القوة الشرائية نتيجة لنقص في كمية النقود سيقابله تغير في مستوى الاسعار مما يساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي للسلع والخدمات مع التأكيد على وظيفة النقود للمبادلة وإنجاز الصفقات بين قطاعي الأعمال والعائلي.
- ج- صياغة فيشر وصياغة كامبردج قدمت الأساس لنظرية الطلب الكلي مع ثبات سرعة تداول النقود تبقى العلاقة بين (كمية النقود والمستوى العام للأسعار والسلع والخدمات) والعلاقة عكسية بين الأسعار ومستوى الناتج وطردية بين كمية النقود والأسعار وأن هناك ناتج حقيقي لكل مستوى من الأسعار.
- د- جاءت النظرية الكمية للنقود لفيشر بفكرة النقود وسيلة للمبادلة وجاءت فكرة النقود كمخزن للقيمة في نظرية كامبردج للأرصدة النقدية من خلال خزن القيمة في السلع لمقايضتها بسلعة اخرى فسهلت النقود عملية خزن القيمة مما مهدت لإدخال الأساس النظري لسعر الفائدة مؤشراً لسرعة تداول النقود فضلاً عن طول الفترة بين دخلين والهيكل الرأسي للإنتاج.